محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
لبنك البحرين والكويت

رقم الجلسة:2019/1
الوقت : 10:00 صباحا

التاريخ: الاربعاء 20 مارس 2019
المكان: فندق انتركونتيننتال ريجنسي قاعة الرفاع- مملكة البحرين

إنه في التاريخ والوقت والمكان المشار إليهم أعلاه، أعلن السيد مراد علي مراد بصفته رئيسا لمجلس الإدارة افتتاح الجمعية العامة العادية للمساهمين.

وينعقد هذا الاجتماع بالاستناد إلى المواد 198، 199، 200، 201 من قانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001 والمواد من 46 إلى 50 من النظام الأساسي للبنك، إذ تمت الدعوة له بالإعلان في صحيفتي الأيام وأخبار الخليج الصادرتين في 26 فبراير 2019، وشمل الإعلان الدعوة وجدول أعمال الاجتماع. وتم إخطار الجهات المعنية المتضمنة كل من إدارة شئون الشركات بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي وشركة بورصة البحرين والمدقق الخارجي أرنست ويونغ (محاسبون قانونيون).

وحضر الاجتماع كل من:

- أعضاء مجلس إدارة التالية أسماءهم:

  - السيد مراد علي مراد
  - السيد جاسم حسن زينل
  - السيد محمد عبدالرحمن حسين
  - الشيخ عبدالله بن خليفة آل خليفة
  - الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة
  - السيد هاني علي المسقطي
  - السيد أشرف عدنان بسيسو
  - السيد ادريس مساعد ادريس
  - السيد يوسف صالح خلف
  - السيد مروان محمد الصالح

- الرئيس التنفيذي للبنك
- أمين سر المجموعة بالبنك
- مندوب وزارة الصناعة والتجارة والسياحة
- مندوب مصرف البحرين المركزي
- ممثل المدقق الخارجي ارنست ويونغ (محاسبون قانونيون)
- ممثل شركة بورصة البحرين
- ممثل شركة كارفي كمبيوتر شير

- مساهمون يبلغ مجموع أسهمهم الحاضرة أصالة ووكالة 825,479,083 سهما من جملة أسهم البنك البالغ عددها سهم 1,081,647,952 أي بنسبة 76.52% (بعد استقطاع أسهم الخزينة من مجموع الأسهم)، وقد ثبت ذلك في سجل الحضور واعتمده كل من رئيس الجلسة وممثل المدقق الخارجي وممثل عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة وممثل مسجل الأسهم المساند.

استهل السيد الرئيس الاجتماع بالترحيب بالأصالة عن نفسه ونيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة بالحضور من مساهمين ومندوبي الجهات الرسمية المختصة والصحافة، ثم عرض على السادة الحضور جدول الأعمال والذي اعتمد كالتالي:

1. اعتماد محضر الاجتماع السنوي السابق الذي انعقد بتاريخ 2018/3/20م.

بين السيد الرئيس بأن التقرير السنوي للبنك يتضمن المحضر المذكور أعلاه، بما يلغي الحاجة لتلاوته.

<u>قرار رقم 1-2019/1:</u>

" اعتمدت الجمعية العامة العادية محضر الاجتماع السنوي السابق الذي انعقد بتاريخ 2018/3/20 مع ملاحظة من احد السادة المساهمين (السيد علي الطريف) بضرورة ذكر أسماء المساهمين الذين شاركوا في مناقشات الجمعية العامة و أفاد أمين سر المجموعة بأن ذلك سوف يؤخذ في الاعتبار".

2. مناقشة وإقرار تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المنتهية في 2018/12/31م وعرض موجز من الرئيس التنفيذي لأهم الأعمـــال والإنجازات للبنـــك خلال العام.

قام الرئيس التنفيذي بتقديم عرض موجز تناول فيه أهم انجازات البنك خلال عام 2018، وأهم مؤشرات الأعمال بالنسبة للبنك والشركات التابعة له بالكامل، والدور الهام الذي يقوم به البنك لتعزيز التزامه بالمسئولية الاجتماعية. ويعتبر العرض جزء لا يتجزأ من محضر هذه الجمعية.

3. الاستماع لتقرير مدققي الحسابات عن أعمال البنك للسنة المنتهية في 2018/12/31م.

استمعت الجمعية العامة العادية لتقرير مدقق الحسابات دون ابداء أي ملاحظات على التقرير.

4. اعتماد القوائم المالية الختامية كما هي في 2018/12/31م والتصديق عليها.

<u>قرار رقم 2-2019/1:</u>

" اعتمدت الجمعية العامة العادية القوائم المالية لعام 2018م وصادقت عليها بعد الرد على استفسارات بعض السادة المساهمين كما هو مذكور في الجزئية الخاصة بذلك في هذا المحضر".

5. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار التخصيصات التالية:

- توزيع مبلغ 43,017,372 دينار بحريني أرباحا نقدية عن عام 2018م بواقع 40 فلساً بحرينياً للسهم الواحد أي ما يعادل 40% من رأس المال المدفوع، وسيتم توزيع الأربـــاح النقديـــة بتـــاريخ 31 مارس 2019م.
- اعتماد مبلغ 1,600,000 دينار بحريني للتبرعات فيما يخص البنك وشركاته التابعة.

- تدوير مبلغ 22,500,414 دينار بحريني كأرباح مستبقاة ترحل إلى العام القادم.

قرار رقم 3-1/2019:

" وافقت الجمعية العامة العادية على التوصيات المذكورة أعلاه مع تحفظ من السيد المساهم علي الطريف والذي طلب عدم تدوير مبلغ 22,500,414 دينار بحريني كأرباح مستبقاة ترحل إلى العام القادم وطلب اضافتها إلى الأرباح النقدية التي سوف توزع على المساهمين".

6. التبليغ عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2018 مع أي من الأطراف ذات العلاقة كما هو مبين في الإيضاح رقم (25) من البيانات المالية تماشياً مع المادة 189 من قانون الشركات التجارية.

أخذت الجمعية العامة العادية علماً بالموضوع.

7. اعتماد تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام 2018.

أوضح السيد الرئيس بأن التقرير السنوي للبنك يشتمل على قسم خاص يتناول الموضوع أعلاه بالتفصيل.

قرار رقم 4-1/2019:

" اعتمدت الجمعية العامة العادية تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام 2018 بعد الرد على استفسارات السادة المساهمين في هذا الشأن كما هو مذكور في الجزئية الخاصة بذلك في المحضر".

8. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار 585,000 دينار بحريني مكافأة عضوية لمجلس الإدارة لعام 2018م.

قرار رقم 5-1/2019:

" وافقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بخصوص مكافأة عضوية مجلس الإدارة لعام 2018م وحتى 585,000 دينار بحريني مع تحفظ من المساهم السيد علي الطريف على المبلغ والذي ارتآه مرتفعاً".

9. تعيين مدققين لحسابات البنك للسنة المالية 2019م بعد أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

ذكر السيد الرئيس بأن مجلس الإدارة قد رفع توصيته بتعيين السادة ارنست ويونغ مدققي البنك الخارجيين الحاليين للقيام بالمهمة، وذلك بتوصية من لجنة التدقيق والالتزام التابعة للمجلس شريطة موافقة مصرف البحرين المركزي على ذلك.

قرار رقم 6-1/2019:

" وافقت الجمعية العامة العادية على تعيين شركة ارنست ويونغ للقيام بالمهمة بعد الرد على استفسارات السادة المساهمين كما ذكر في هذا المحضر مع تحفظ من السيد المساهم علي الطريف على عدم تغيير مدققي الحسابات بشكل منتظم".

ملاحظة: خرج ممثلو شركة ارنست ويونغ من قاعة الاجتماع عند مناقشة أحد المساهمين موضوع إعادة تعيينهم.

10. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المنتهية في 2018/12/31م.

<u>قرار رقم 2019/1-7:</u>

" اقرت الجمعية العامة العادية الموضوع".

11. ما يستجد من أعمال طبقا للمادة (207) من قانون الشركات التجارية

- **المصادقة على تعيين عضوين معينين من قبل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في مجلس إدارة البنك والمذكورين ادناه خلفاً للسادة عارف صالح خميس والدكتور زكريا سلطان العباسي، بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية:**

ذكر السيد الرئيس بأن سبب ادراج هذا الموضوع تحت بند ما يستجد من أعمال هو أن البنك قد حصل على موافقة الجهة الرقابية على تعيين العضوين بعد نشر جدول أعمال الجمعية العامة العادية والعضوين هما:

- السيد مشعل علي محمد محمود الحلو
- السيد ناصر خالد عبدالرحمن الراعي

<u>قرار رقم 2019/1-8:</u>

" بعد اطلاع امين سر المجموعة الجمعية العامة العادية على المؤهلات العلمية والخبرات العملية للعضوين صادقت الجمعية على تعيين العضوين المذكورين أعلاه".

مناقشات السادة المساهمين:

كان لدى المساهم السيد علي الطريف عدة أسئلة تخص مواضيع على جدول الأعمال كالتالي:

1. لماذا لم يستلم المساهمون دعوة رسمية لحضور الاجتماع؟
رد السيد الرئيس: دعوة الاجتماع نشرت في الصحف المحلية وعلى الموقع الالكتروني للبنك.

2. لم لا يوجد لدى البنك وسيلة تواصل مع المساهمين؟
رد السيد الرئيس: يمكن التحدث مع أمين سر المجموعة في هذا الشأن بعد الاجتماع.

ملاحظة: قبل نهاية الاجتماع شرح أمين سر المجموعة بأن لدى البنك وسيلة تواصل خاصة بالسادة المساهمين على الموقع الالكتروني للبنك بالصفحة الخاصة بعلاقات المستثمرين حيث يمكن للسادة المساهمين كتابة آراءهم وأسئلتهم وارسالها الكترونياً للبنك.

3. لم تم ذكر كلمة أزمة ديون في التقرير السنوي بدلاً من مخاطر الديون؟
رد السيد الرئيس: لا نفضل تغيير التقرير لأجل كلمة واحدة والمضمون لا يختلف كثيراً.

4. كيف تأثر البنك سلباً من تطبيق المعيار المحاسبي IFRS9 ؟
رد السيد الرئيس: المعيار المحاسبي الجديد يتطلب احتساب مخصصات الديون من بداية اكتتابها مما يفرض على البنوك وضع مخصصات احترازية للديون.

5. كيف انخفضت حقوق المساهمين؟
رد السيد الرئيس: ان بند حقوق المساهمين يتكون من عدة اجزاء والجزء الذي تأثر سلبا هو نتيجة التغير في قيمة استثمارات البنك بسبب التقلبات التي حصلت في السوق المالي في مملكة البحرين والمنطقة بشكل عام بأواخر عام 2018، أما حقوق المساهمين بشكل اجمالي فهي في ازدياد.

6. إن مخصصات الديون في ارتفاع بشكل دائم؟
رد السيد الرئيس: هذا الموضوع يركز المجلس على معالجته وايجاد حلول له بعد تطبيق المعيار المحاسبي الجديد IFRS9 (وقد كان البنك من اوائل البنوك التي طبقته في عام 2016) ويأخذ المعيار الجديد في الاعتبار تقلبات السوق وبناء مخصصات احترازية كما ذكر سابقاً كما أنه هناك نمو جيد في الارباح الصافية وهي تحتسب بعد خصم المخصصات.
واضاف الرئيس التنفيذي بأنه هناك احتماليه استرجاع بعض المخصصات بعد معالجة الديون، بالإضافة إلى أن النمو في الارباح جيد يطمئن السادة المساهمين. فاعقب السيد علي الطريف بأن المساهمون مطمئنون ولكن على البنك العمل على خفض المخصصات.

7. لماذا لم يتم التركيز في التقرير السنوي على الانخفاض في الموجودات وودائع الزبائن؟
رد السيد الرئيس: النسبة الأهم هي العائد على حقوق المساهمين وهي في تحسن أما بالنسبة لودائع الزبائن و المحفظة الائتمانية فترتفع أو تنخفض انعكاساً لوضع السوق وذلك موجود في جميع دول العالم على حد سواء.

8. بالنسبة للعائد على حقوق المساهمين هل هو في مستوى السوق، حيث انخفضت حقوق الملكية وزادت الارباح ولكن لم يرتفع العائد على حقوق المساهمين بشكل كبير؟
رد السيد الرئيس: العائد على حقوق المساهمين تؤثر عليه عوامل كثيره وظروف السوق وهو في تحسن كما ذكر سابقاً.

9. يلاحظ بأن نسبة المطلوبات لحقوق المساهمين مذكورة بشكل غير دقيق ويمكن مراجعة التقرير؟
رد السيد الرئيس: سوف ننظر في هذا الأمر.

10. بالنسبة للجان المجلس كم لجنة تابعة للمجلس؟
رد السيد الرئيس: هناك عدة لجان تابعة للمجلس تفاصيلها مذكورة في تقرير حوكمة الشركات ومنها لجنة الأعضاء المستقلين التي تعنى بشئون صغار المساهمين كذلك.

11. لم تم تسمية لجنة الترشيحات (حسب دليل حوكمة الشركات الصادر من وزارة الصناعة و التجارة و السياحة في عام 2018) بهذا الاسم و سميت لجنة التعيين والمزايا؟
رد امين سر المجموعة على الموضوع وشرح بأن الدليل الجديد يطبق على الشركات الغير مرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي فقط.

12. لماذا الرئيس التنفيذي عضو في اللجنة التنفيذية؟
رد السيد الرئيس: هذا النظام معمول به في بنوك أخرى أيضاً والخيار يرجع إلى مجلس الإدارة في هذا الشأن.

13. لماذا لا يتم ذكر مكافآت مجالس إدارات الشركات الزميلة في تقرير المكافآت؟
رد السيد الرئيس: سوف ننظر في الأمر من حيث امكانية تطبيقه من الناحية القانونية.

14. لم انخفضت أسهم الرئيس التنفيذي من اسهم البنك؟
رد الرئيس التنفيذي بأن هذه الأسهم جزء من أسهم الأداء للإدارة.

15. هل الإفصاحات المتعلقة بالعقود المرتبطة بأعضاء مجلس الإدارة كافية وهل هناك ضمانات كافية والسؤال موجه إلى رئيس لجنة المخاطر؟
رد رئيس لجنة المخاطر: نعم هذه البيانات كافية، هناك سياسة مقرة من قبل مصرف البحرين المركزي لهذا الغرض والبنك يطبق هذه السياسة.

16. لم لدى البنك 12 عضو في مجلس الإدارة؟
رد السيد الرئيس: هذا العدد موجود منذ تأسيس البنك ولا يوجد مانع على ذلك.

17. هل التزم جميع السادة أعضاء المجلس بالساعات التدريبية المطلوبة من الجهة الرقابية؟
رد السيد الرئيس: نعم الكل التزم بتحقيق الساعات المطلوبة وبعض الأعضاء حضروا ساعات تدريبيه خارج البنك.

18. لماذا لا يتم تغيير مدققي الحسابات؟
رد السيد الرئيس: هناك عدد محدود من شركات التدقيق العالمية واختيرت شركة ارنست ويونغ لمهنيتها العالية في هذا المجال ويتم تغيير الشركاء بشكل منتظم.

ملاحظة : خرج ممثلو مدققي الحسابات عند مناقشة البند.

19. ماهي آلية توزيع المكافأة السنوية لأعضاء مجلس الإدارة وهي أعلى من البنك المنافس؟
رد السيد الرئيس: يلتزم البنك بتطبيق قانون الشركات التجارية والمقترح أقل بكثير من السقف الذي يسمح به القانون والعوامل التي تؤخذ في الاعتبار المشاركة في الاجتماعات والربحية وتغيير المكافأة كل عدة سنوات، ولا يمكن ولا يجوز مناقشة مكافأة عضوية بنك آخر خلال الجمعية العامة.

أسئلة المساهم السيد أحمد فخرو:

1. لماذا لا يتم توزيع الارباح الكترونياً وليس عن طريق الشيكات مع أن البنك رائد في مجال التكنولوجيا؟
رد السيد الرئيس: هناك امكانية بأن يقوم أي مساهم بطلب تحويل أرباح إلى حسابه المصرفي وسوف يأخذ ذلك وقتاً أقل من انتظار طباعة الشيكات وتوزيعها ويشجع مجلس الإدارة السادة المساهمين على القيام بذلك.

2. لم لا يوجد مركز اتصالات مجاني للبنك؟
رد الرئيس التنفيذي: سوف ندرس هذا الاقتراح ونعمل عليه.

3. هل نسبة الإعانات من الارباح الصافية وهي 2.38% كافية ولماذا لا يتم رفعها مثل بعض البنوك الأخرى؟

رد السيد الرئيس: ليس هناك نسبة مقررة ولا يعمل البنك بنظام النسبة من الارباح لموضوع الاعانات ولكن هناك توازن بين الارباح والاعانات ويدرس مجلس الإدارة المجالات التي من الممكن أن يساهم البنك فيها لخدمة المجتمع، وسوف ندرس الاقتراح ونأخذه في الاعتبار.

وبهذا اختتمت الجمعية العامة العادية اجتماعها في تمام الساعة 12 من صباح نفس اليوم الموضح تاريخه بصدر هذا المحضر.

والله ولى التوفيق ، ، ،

أحمد عبـدالقدوس أحمـد أميـن سـر المجموعـة	مـراد علي مـراد رئيس مجلـس الإدارة رئيس الجلسـة